ميخائيل باختين
(ف.ن فولوشينوف)

اللسان واللغة والكلام

(القسم الثاني)

حاولنا جاهدين، في الفصل السابق، عرض اتجاهي الفكر الفلسفي اللسني بموضوعية تامة. ويتحتم علينا الان إخضاعهما لتحليل نقدي يسبر أغوارهما. وبعد إنجاز ذلك نكون في مستوى الاجابة عن السؤال المطروح في نهاية الفصل 4 [1]. لنبدأ بنقد الاتجاه الثاني : اتجاه الموضوعانية المجردة.

ولنطرح السؤال التالي قبل كل شيء : إلى أي حد يكون نظام معايير ثابتة ــ بمعنى نظام اللسان كما يراه ممثلو الاتجاه الثاني ــ مطابقا للواقع ؟ طبعاً لا أحد من بين ممثلي الموضوعانية المجردة يضفي على النظام اللسني طابع واقع مادي خالد. إن هذا النظام يعبر في الحقيقة عن نفسه بأشياء مادية : هي الأدلة، لكن واقعيته ترتكز باعتباره نظاما لصيغ مقعدة، على كونه معيارا مجتمعيا. يؤكد ممثلو هذا الاتجاه باستمرار، على أن النظام اللسني يُكَوِّن واقعة موضوعية خارجة عن الوعي الفردي، وعلى أنه مستقل عنه، ويمثل هذا التأكيد أحد مواقفهم الجوهرية. ورغم ذلك فإن اللسان لا يُدْرَكُ كنظام من المعايير الصلبة والثابتة إلا من طرف الوعي ومن وجهة نظره فقط.

الواقع، أنه إذا غضضنا الطرف عن الوعي الفردي الذاتي المناقِض للسان كنظام من المعايير المفروضة، وإذا ألقينا بنظرة موضوعية حقا على اللسان ــ نظرة مغايرة تقريبا، أو على الأصح متوجهة من علٍ ــ فإننا لا نجد أثرا لنظام من المعايير الثابتة، بل على العكس سنواجه التطور المتواصل لمعايير اللسان وقواعده. وإذا ما حاولنا من وجهة نظر موضوعية حقا إدراك اللسان ــ ونحن منفصلون تمام الانفصال عن الادراك الذي يُكَوِّنه عنه فردٌ معين في لحظة معينة ــ فإن اللسان سيبدو كتيار تطوري متصل. أما بالنسبة للملاحظ، الذي يتخذ لنفسه موقعا متعاليا على اللسان، فستبدو الفترة الوجيزة التي يمكن في حدودها بناء نظام تزامني للسان محض خرافة ووهم.

على هذا الاساس **لا يوافق النظام التزامني، من وجهة نظر موضوعية، اية لحظة فعلية في عملية تطور اللسان**. والحقيقة أن النظام التزامني — في رأي مؤرخ اللسان الذي يتبنى وجهة النظر التتابعية — لا واقع له، ولا دور له سوى دور الصُّوَى المرتكزة على المواضعة والعرف، والمستخدَمَة من أجل الانحرافات التي تحدث كل حين في الواقع. ولا وجود للنظام التزامني للسان إلا في نظر الوعي الذاتي للمتكلم المنتمي إلى جماعة لسنية معينة في لحظة من التاريخ. موضوعيا، لا وجود لهذا النظام في أية فترة واقعية من التاريخ. يمكننا أن نتقبل بأن اللغة اللاتينية كانت تشكل بالنسبة لقيصر، في الفترة التي دون فيها أعماله، نظاماً قاراً ومقدساً، ذا قواعد ومعايير ثابتة. ولكن مؤرخ اللغة اللاتينية يرى أنه كانت تجري عملية تحوُّل لسنية متواصلة في نفس الفترة التي كان قيصر يكتب إبانها، وحتى لو لم يكن المؤرخ في مستوى تسجيلها.

يوجد كل نظام من المعايير المجتمعية في وضعية مشابهة. ولا وجود له إلا بالنسبة للوعي الذاتي للأفراد المنتمين إلى مجموعة تحكمها هذه المعايير. هكذا تكون أنظومات المعايير الأخلاقية، والقانونية ، والجمالية (إذ أنها موجودة بالفعل) الخ... طبعا إنها معايير متنوعة، تختلف حسب درجة ما تفرضه من إكراه ومدى توافقها مع المجتمع ومجاراتها له ودرجة واقعيتها المجتمعية، التي هي وظيفة علاقتها البعيدة إلى حد ما عن البنية التحتية. إلا أنها، باعتبارها معايير، تابعة للمقولة ذاتها. إذ لا وجود لها إلا في علاقتها بالوعي الذاتي للأفراد المنتمين لجماعة بشرية معينة. فهل يترتب عن ذلك عدم توفر علاقة الوعي الذاتي باللسان ، كنظام موضوعي من المعايير المقدسة، على أي موضوعية ؟ طبعاً، لا. واذا فُهِمَتْ هذه العلاقة على حقيقتها أمكن أن تكون واقعة موضوعية. ولنفترض بأننا نقول : ان اللسان كنظام من المعايير الساكنة والمقدسة، له وجود موضوعي، فإننا سنقترف خطأ فظيعاً. واذا قلنا، على العكس من ذلك، بأن اللسان يشكل، بالنسبة للوعي الفردي، نظاما من القواعد القارة، وبأن هذه هي كيفية ونمط وجود اللسان في نظر كل عضو من أعضاء مجموعة لسنية معينة، فإننا سنكون آنئذ قد عبرنا عن علاقة موضوعية تمام الموضوعية. أما معرفة ما اذا كانت الواقعة مُثْبَتَةً وقائمة بذاتها وبشكل صحيح، وإذا ما كان يصح حقاً أن اللسان يبدو لوعي المتكلم كنظام من المعايير الثابتة فإن هذا أمر اخر. سنترك هذه المسألة معلقة موقتاً. وفي كل هذه الحالات يبقى هدفنا هو إقامة علاقة موضوعية ما.

فما هو موقف أنصار الموضوعانية المجردة من هذه القضية ؟ يؤكدون على أن اللسان نظام قواعد ومعايير ثابتة وموضوعية ومقدسة أم ينتبهون حقا إلى أن الحالة ليست كذلك الا بالنسبة للوعي الذاتي لمتكلمي لغة معينة ؟ وإليك الجواب الذي يمكن الرد به على هذا السؤال : يميل أغلب شيعة الموضوعانية المجردة إلى التأكيد على واقعية وموضوعية اللسان المباشرتين. هذا اللسان الذي هو عبارة عن نظام لصيغ مقعدة. ولقد تحولت الموضوعانية المجردة بكيفية ساذجة لدى هذه الفئة من ممثلي الاتجاه الثاني إلى أقانيم. أما الممثلون الآخرون لنفس الاتجاه (مايه مثلا) فهم نقديون أكثر من السابقين ، وينتبهون فعلا، إلى الطبيعة التجريدية والعرفية للنظام اللسني، إلا أن أي واحد من الموضوعانيين التجريديين لم يتوصل إلى فهم واضح ودقيق للاشتغال الداخلي للسان كنظام موضوعي. وهم يترددون في أغلب

الحالات بين المفهومين اللذين تحملهما كلمة « موضوعي » كما هي مطبقة على النظام اللسني : المفهوم الذي يمكن أن نضعه بين مزدوجتين (وهو المعبر عن وجهة نظر الوعي الذاتي للمتكلم) والمفهوم الذي لا نحصره بمزدوجتين (أي الموضوعي بالمعنى الحق). على هذه الشاكلة تصرف (صوسير) نفسُه، فهو الآخر لا يحل المشكل بوضوح.

ويجب أن نتساءل الآن عما إذا كان اللسان يوجد حقاً بالنسبة للوعي الذاتي للمتكلم على شكل نظام موضوعي للصيغ المقعدة والمحرمة فقط ؟ هل فهمت الموضوعانية المجردة وجهة نظر الوعي الذاتي للمتكلم بكيفية صائبة وصحيحة ؟ أذاك فعلا هو نمط وجود اللسان في الوعي اللسني الذاتي ؟. وسنكون مجبرين على الاجابة بالسلب عن هذا السؤال. لأن الوعي الذاتي للمتكلم لا يستعمل اللسان كنظام من الصيغ المقعدة. ونظام كهذا ليس سوى تجريد استُنْبِطَ بعد جهد جهيد بطرق وإجراءات معرفية مضبوطة بدقة. فالنظام اللسني نتاج لتفكير في اللسان ولا ينبثق هذا التفكير قطعاً عن وعي متكلم لسانٍ معين، ولا يخدم أهداف التواصل وحده فقط.

الواقع أن المتكلم يستعمل اللسان تلبية لحاجياته التَّحَدُثِيَّة (إذ أن بناء اللسان يتجه ــ لدى المتكلم ــ نحو التحدث، أي نحو الكلام). ويتعلق الأمر عند المتكلم باستعمال الصيغ المقعدة (ولنتقبل مُؤَقتاً مشروعيتها) في سياق ملموس معين. ولا يقع مركز ثقل اللسان، بالنسبة إليه، في مطابقة الصيغة المستعملة للقاعدة والمعيار، ولكنه يقع أساساً في المعنى الجديد الذي تكتسبه هذه الصيغة حين استعمالها في السياق. والمهم ليس هو مظهر الصيغة اللسنية الذي يبقى ثابتاً وغير متغير في كل الأحوال التي يستعمل فيها، وكيفما كانت تلك الأحوال. لا، إن الذي يهم المتكلم هو ما يمكن الصيغة اللسنية من الورود في سياق معين. والشيء الذي يجعل منها دليلا تاما وافيا بالمرام في شروط مقام محسوس معين. فالمتكلم يعطي للصيغة اللسنية أهمية باعتبارها إشارة قارة متساوية مع نفسها دائما، ولكن أهميتها ــ في نظره ــ تنبع من كونها دليلا مرنا ودائم التحول. هذا هو رأي المتكلم.

لكن يتحتم على المتكلم أيضاً أن يأخذ بعين الاعتبار وجهة نظر السامع الذي يفك الرموز الملقاة إليه. (أولا يدخل المعيار اللسني هنا بالضبط ليلعب دوره ؟) أبداً إن الأمر ليس كذلك. إذ يستحيل إرجاع فعل فك الرموز إلى مسألة تعيين صيغة لسنية يستعملها المتكلم على أنها صيغة عادية ومعروفة، مثلما نعين أو نتحقق من إشارة لم نعتد بعد عليها تمام الاعتياد أو صيغة من لسان لا نتقنه جيدا. لا، إن الجوهري في مشكل فك الرموز لا يكمن، بالتأكيد، في تعيين الصيغة المستعملة والتحقق منها، ولكنه يعود في الحقيقة إلى فهمها ضمن سياق ملموس ومحدد، إلى فهم معناها في كلام معين. وخلاصة القول : إن الأمر يتعلق بإدراك طابع جدتها، وليس فقط بمطابقتها للمعيار. أو بعبارة أخرى، يأخذ المتلقي الذي ينتمي إلى نفس الفئة اللسنية الصيغة اللسنية المستعملة كدليل متحول ومرن وليس كإشارة ثابتة، ومساوية لذاتها دائما.

لا يجب في أي حال من الأحوال الخلط بين عملية فك الرموز (الفهم) وبين عملية التعرف والتحديد. إنهما عمليتان متغايرتان جذريا. إننا نفك رموز الدليل، أما الاشارة فإننا لا

نفعل شيئا سوى تحديد نوعيتها. فهي وحدة ذات مضمون ثابت لا تحل محل أي شيء ولا تستطيع أن تعكس أو تحرف أي شيء، وتشكل مجرد أداة تقنية تستعمل لتعيين هذا الشيء أو ذاك (شيء محدد وثابت) وهذا الحدث أو ذاك، وهو الآخر ثابت ومحدد [2]. إن الاشارة لا يمكنها أن تنتمي إلى المجال الأيديولوجي لأنها تابعة إلى عالم الأشياء التقنية، ووسائل الانتاج بالمعنى الواسع للكلمة. أما الاشارات التي يعالجها علم الانعكاسات فهي أكثر بعدا عن الايديولوجيا. واذا نظرنا إلى هذه الاشارات في ارتباطها بالجسم العضوي الذي يحس بها ويعانيها والذي تتوجه إليه بدورها، وجدنا أنه لا علاقة لها بتقنيات الانتاج. وفي هذه الحالة لا تبقى إشارات، وتصير مجرد حوافز من نوع خاص. فهي لا تكون وسائل إنتاج إلا بين الأيدي الانسانية للمجرب. إن التضافر السيء للظروف والممارسات المتأصلة للتفكير الآلي هي وحدها التي استطاعت دفع بعض الباحثين إلى أن يجعلوا عمليا من هذه « الاشارات » مفتاحا لفهم اللغة والنفسية الانسانيتين (للحديث الداخلي).

وما دامت الصيغة اللسنية لا تشكل سوى إشارة و لا تُدْرَكُ من طرف السامع إلا بوصفها كذلك فإنها لا تكتسي أية قيمة لسنية بالنسبة إليه. إن « الاشارية » الصرفة لا وجودها لها حتى في الجمل الأولى التي يُبْتَدَأ بها في تلقين اللغة. وحتى في هذه المرحلة نجد الصيغة موجهة من طرف السياق، وتشكل في ذلك الوقت دليلا رغم أن مكون « الاشارية » والتحديد الذي يلازمها واقعي لا مراء فيه. هكذا نرى أن العنصر الذي يجعل من الصيغة اللسنية دليلا ليس هو هويتها كإشارة، ولكن تحوليتها النوعية، كما أن ما يشكل فك رموز الصيغة اللسنية ليس هو فعل التعرف على الاشارة وتعيينها بل واقعة فهم الكلمة في معناها الخاص أي إدراك الاتجاه الذي يعطيه السياق والمقام المحددان للكلمة، وهو اتجاه يسير نحو التطور وليس نحو السكون.[3]

ليس معنى ذلك أن مكون « الاشارية » والتحقق من نوعية الملازم له لا وجود لهما في اللسان، إنهما موجودان بالفعل ولكنهما ليسا بمكونين للسان كما هو في الواقع. فمكون « الاشارية » منقول من مكانه، بكيفية جدلية ومبتلع من طرف الميزة الجديدة التي حَصَّلَ عليها الدليل (أي اللسان كما هو) . وتكون الاشارة وتحديد النوعية، بالنسبة لأعضاء جماعة لسنية ما، مُسْتَخْرَجَيْنِ بكيفية جدلية في اللسان الأصلي. وتكون « الاشارية » وتحديد النوعية، أثناء عملية تحصيل لسان أجنبي ، معاناتين ومحسوستين وغير مسيطر عليهما بعد؛ أما اللسان فلم يصبح بعد لسانا. ولا يحصل الاستيعاب المثالي للسان ما إلا عندما تُدْفَنُ الإشارة كليا تحت الدليل، ويُطْمَرُ تحديد النوعية أو التعيين تحت الفهم.[4]

وهكذا فإن الوعي اللسني للمتكلم والسامع وفكّاك الرموز لا يواجه، أثناء الممارسة الحية للسان، نظاما مجردا من الصيغ المقعدة، ولكنه يتعامل مع اللغة أي مجموع السياقات الممكنة لهذه الصيغة أو تلك. ولا تَرِدُ الكلمة إلى الفرد الذي يتحدث بلسانه الأصلي، وكأنها كلمة خارجة من القاموس ولكن باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الأقوال الأكثر تنوعا لدى المتكلمين ا أو ب أو ج المنتمين إلى نفس الجماعة اللسنية، زيادة على الأقوال المتعددة التي أنجزها أثناء ممارسته اللسنية الخاصة. ولا بد من الاعتماد على منهج خاص ونوعي ليكون هناك انتقال من هذا النمط في إدراك الكلمة إلى النمط الذي يعتبرها صيغة ثابتة تُكَوِّنُ جزءا من النظام

المعجمي للسان معين، كما يوجد في القاموس. لهذا السبب لا يدرك أعضاء جماعة لسنية معينة عادة الطابع الالزامي للمعايير اللسنية الحاسمة قطُّ، ولا يصير المدلول المعياري للصيغة اللسنية محسوسا الا في فترات الصراع. وهي فترات نادرة جدا وغير مميزة لاستعمال اللسان (ويتعلق الأمر بالنسبة للانسان المعاصر بالتعبير المكتوب أساساً). لابد ان نضيف أيضا إلى ذلك مفهوما من أهم المفاهيم : لا يحتاج الوعي اللغوي للذوات المتكلمة، في الواقع، إلى شكل اللسان بالكيفية التي هو عليها ولا إلى اللسان في حد ذاته..

الواقع أن الصيغة اللسنية كما بينا ذلك منذ حين، تمنح نفسها دائما للمتكلمين وهي واردة في سياق أقوال محددة، الشيء الذي يستتبع، دوماً، سياقا إيديولوجيا معينا. والحقيقة أن ما ننطقه وما نسمعه ليس بكلمات ولكنه حقائق أو أكاذيب، أشياء حسنة أو قبيحة، مهمة أو مبتذلة، مفرحة أو محزنة الخ... **فالكلمة محملة دائما بمضمون أو بمعنى ايديولوجي أو وقائعي.** على هذه الشاكلة نفهمها ولا نستجيب الا للكلمات التي توقظ فينا أصداء أيديولوجية أوها علاقة بالحياة .

لا ينطبق مقياس التصحيح على إنجاز الكلام أو القول إلا في المواقف الشاذة أو الخصوصية (دراسة لسان أجنبي مثلا.) أما في الشروط العادية فإن مقياس التصحيح اللسني يتخلى عن مكانه للمقياس الأيديولوجي الصرف : فصحة القول وصوابه لا تهمنا بقدر ما تهمنا قيمة الحقيقة فيه أو قيمة الكذب وطابعه الشعري أو المبتذل الخ....[5] واللسان في استعماله التطبيقي، لا ينفصل عن محتواه الأيديولوجي أو المرتبط بالحياة. لابد إذن من بلورة وسائل خاصة وغير مشروطة بحوافز وعي المتكلم حتى يمكن فصل اللسنان تجريديا عن مضمونه الأيديولوجي أو التجريبي.

إذا أقمنا هذا الفصل التجريدي مبدئيا، وأولينا الصيغة اللسنية المفرغة من كل أيديولوجيا قانوناً أساسيا مفصولًا — وهذا ما يقوم به بعض ممثلي الاتجاه الثاني — فإننا لن نجد شيئاً سوى إشارات وليس أدلة لسنية. ويشكل الفصل بين اللسان ومحتواه الأيديولوجي أحد أفحش الأخطاء التي اقترفتها الموضوعانية المجردة.

وعلى هذا الأساس فإن اللسان لا يبدو مطلقا لوعي الأفراد الذين يتكلمونه، وكأنه نظام صيغ مقعدة. ليس النظام اللسني — كما شيدته الموضوعانية المجردة — في متناول وعي الذات المتكلمة مباشرة، هذه الذات المحددة بممارستها الحية للتواصل الاجتماعي.

علام يرتكز هذا النظام إذن ؟ جلي منذ البداية أن هذا النظام ناتج عن تحليل تجريدي، وبأنه يتركب من عناصر معزولة تجريديا عن الوحدات الواقعية التي يتكون منها التسلسل الكلامي والتحدث، ولابد لكل طريقة تجريدية لكي تكون مشروعة من أن تُبَرَّرَ بهدف نظري وتطبيقي محدد. فالمعالجة التجريدية يمكن أن تكون خصبة أو عقيمة، نافعة لبعض الأهداف والمهام دون البعض الآخر.

إذن ما هي الأهداف التي يسعى إليها التحليل المجرَّد للسان والمفضي إلى النظام التزامني ؟ وفي أي شيء يتجلى هذا النظام فعالًا ونافعاً ؟ ففي أساس مناهج التفكير اللسني المؤدية الى بناء اللسان على شكل نظام من الصيغ المقعدة توجد الطرق التطبيقية والنظرية التي أعِدَّت

لدراسة الألسنة **الميتة** المحفوظة في وثائق **خطية**. ويجب التاكيد، بشدة، على أن هذه المعالجة الفيلولوجية كانت حاسمة بالنسبة للتفكير اللسني في العالم الأوربي، فهذا الفكر قد ولد وتغذى من جثث الألسنة المكتوبة. فكل المقولات الجوهرية، والمعالجات الأساسية وممارسات هذا الفكر كانت قد تبلورت إلى حدما خلال عملية بعث هذه الجثث. وتبدو النزعة الفيلولوجية كَسِمَةٍ حتمية في كل اللسنيات الأوربية، تلك اللسنيات المشروطة بالمصائر التاريخية التي تحكمت في نشأتها وفي نموها. وكلما أمعنا النظر بعيدا في الأزمنة السحيقة لتتبع تطور المقولات والمناهج اللسنية فإننا سنصادف الفيلولوجين دائما: فالاسكندريون كانوا فيلولوجيين وكذلك الرومانيون واليونانيون (وأرسطو مثال من نوع خاص) والهند أيضا كان لها فيلولوجيوها.

يمكننا أن نؤكد بأن اللسنيات ظهرت في الوقت والمكان الذين تواجدت فيهما الضرورات الفيلولوجية. وقد أدت هذه الضرورات الفيلولوجية إلى ولادة اللسنيات، وحضنتها في المهد وتركت في أقمطتها نَفَسَ الفيلولوجيا. ووظيفة هذا النَّفَس إيقاظ الموتى. لكن تنقصه القوة الصوتية لكي يسود الكلامَ الحي في تطوره المتواصل.

يؤكد الأكاديمي (نيقولا مار)، وهو محق جدا في ذلك، على الجوهر الفيلولوجي للفكر اللسني الهندي الأوربي :

« لقد كانت اللسنيات الهندية ــ الأوربية عاجزة ــ، بدهيا ــ، عن وصف عملية ظهور اللغة عموما، وأصل الأشكال المختلفة التي تتخذها، هذه اللسنيات المتوفرة على موضوع مكون ومشكلَن مُسبَقاً ومنذ زمن طويل، ونعني بذلك الألسنة الهندية ــ الاوربية عبر الأزمنة التاريخية، والتي استمدت، بالاضافة إلى ذلك، كل خلاصاتها ونتائجها من الصيغ الجامدة للألسنة المكتوبة ومن ضمنها الألسنة الميتة التي حظيت بتفضيل أكثر من غيرها[6]. »

أو عندما يقول أيضاً :

« إن ما يخلق أكبر العوائق (في سبيل دراسة اللغة البدائية) ليس هو صعوبة البحوث في حد ذاتها أو النقص الحاصل في متن المعطيات، وإنما نمط تفكيرنا العلمي المسكوك من طرف رؤية فيلولوجية إلى العالم متأصلة تقليديا، أو رؤية ثقافية ــ تاريخية. ولم يقع تلقيح هذا الفكر بمفهوم سلالي ــ لسني للكلام الحي وفيضاناته المبدعة التي لا يمكن كبحها. (7) »

تبدو لنا قولة (ن. مار) هاته صائبة ليس فقط فيما يخص الدراسات الهندية ــ الأوربية التي سنت للسنيات المعاصرة نظامها ــ ولكن أيضا بالنسبة لكل اللسنيات كما نعرفها من خلال التاريخ. أجل، إن اللسنيات وليدة الفيلولوجيا في كل مكان، ولأنها كانت خاضعة دائما للإكراهات الفيلولوجية، فقد اعتمدت أبدا على الأقوال أو إنجازات الكلام المكونة للحوارات الأحادية الجانب والمغلقة، كالكتابات والنقوش على الآثار القديمة، كما لو أن الأمر يتعلق بالواقع الأكثر قربا ومباشرة. لقد بلورت اللسنيات مناهجها ومقولاتها وهي تبحث وتدرس هذه الحوارات الأحادية الميتة أو على الأصح خلال دراستها لمتون أقوال من هذا النوع والوجه المُشْتَرَك الوحيد فيما بينها هو استعمال اللسان نفسه.

ورغم ذلك فإن التحدث ــ الحوار الداخلي هو في حد ذاته، وبشكل مسبق، تجريد بدهي في الحقيقة. إن أي تحدث ــ حوار داخلي ــ ولو كان نقشا على أثر تاريخي ــ يشكل عنصر تواصل لفظي لا يمكن التصرف فيه. وكل تحدث ولو كان عبارة عن كتابة جامدة فهو جواب عن شيء ما ومصوغ بتلك الكيفية ، إن كل كتابة أو نقش امتداد لسابقاتها وتثير سجالا معها، تنتظر ردود أفعال نشطة في الفهم، تتجاوزها وتستبقها. الخ.... وتشكل كل كتابة جزءا من العلم والأدب أو الحياة السياسية غير قابل لأن يُتَصَرَّف فيه. إن الكتابة المنقوشة ــ ككل تحدث ــ حوار داخلي يقصد بها الفهم، وتُوَجَّهُ نحو قراءة ضمن سياق الحياة العلمية والواقع الأدبي لتلك الفترة، أي في إطار تطور الدائرة الأيديولوجية التي تشملها وتجعلها جزءاً مندمجاً فيها.

إن الفيلولوجي ــ اللسني يقتلعها من هذه الدائرة الواقعية، ويفهمها على أنها كل معزول، قائم بذاته، ولا يطبق عليه فهما ايديولوجيا حيا، ولكن على العكس منذ ذلك يطبق عليه فهما سلبيا تماماً، لا ينطوي على أي حافز أو بداية لإجابة ما، في حين أن الفهم الحق يفضي إلى ذلك. ويكتفي الفيلولوجي بمقارنة هذه الكتابة المعزولة، بوصفها وثيقة لسنية، مع كتابات أخرى ضمن الاطار العام للسان معين.

لقد تكونت مناهج ومقولات الفكر اللسني أثناء عملية المقارنة والتوضيح المتبادل لأقوال لسان معين، وبدهي أن اللسان البائد يحضر بين يدي اللسني الذي يدرسه، بصفته لساناً أجنبيا. لهذا السبب يستحيل التأكيد على أن نظام المقولات اللسنية يشكل نتاجاً لتأمل معرفي يقوم به متكلم لسان معين. ولا يتعلق الأمر بتأمل وتفكير في إدراك اللسان الأصلي، لا. بل الأصح، تفكير وعي يناضل لكي يشق طريقا في عالم تكتنفه الأسرار ، هو عالم اللسان الأجنبي.

ويسْقِطُ الفيلولوجي ــ اللسني فهمه الذي لا يمكن أن يكون إلا سلبيا على النقوش نفسها، على موضوع الدراسة اللسنية، كما لو كانت هذه الكتابة قد قُصِدَ بها في الأصل ان تفهم بهذه الطريقة أو أنها قد كتبت من أجل الفيلولوجيين. وتنتج عن ذلك نظرية في الفهم مغلوطة كليا، لا تشكل فقط أساس مناهج التأويل اللسني للنصوص، بل إنها تشكل أيضاً أساس كل علم أوربي يبحث في دلالة اللفظ[8]. إن الدرس الذي يبحث في معنى وموضوع الكلمة قد افْتُرِضَ بأجمعه من هذا التصور المغلوط للفهم كفعل سلبي، هذا الفهم الذي يستبعد مُسْبَقاً، ومبدئيا، كل ردٍّ أو جواب.

وسنرى فيما بعد أن هذا النوع من الفهم الذي يستبعد مسبقاً كل رد لا علاقة له بفهم اللغة. ففهم هذه الأخيرة يمتزج باتخاذ موقف فعال تجاه ما قيل وما فُهِمَ. ويتميز الفهم السلبي أساساً بإدراك واضح للمكون المعياري للدليل اللسني، أي إدراكه كشيء ــ إشارة ؛ ان تحديد النوعية يتقدم ــ الفهم ويسبقه بشكل تلازمي.

وهكذا فان اللسان **البائد ــ المكتوب ــ الأجنبي** هو الذي يُتَّخَذُ أساساً لمفهوم للسان نابع عن التفكير اللسني، أما المعطيات النهائية للتفكير اللسني ونقطة انطلاقه فهو التحدث أو القول **المعزول ــ الجامد ــ المصاغ في حوار داخلي**، المفصول عن سياقه اللغوي

والواقعي. والفهم السلبي لدى الفيلولوجي هو الذي يتعارض معه وليس الجواب المحتمل أو الموجود بالقوة.

لقد خدم التفكير اللسني ــ المولود خلال عملية تلقن لسان أجنبي بهدف البحث ــ أهدافاً أخرى هي أهداف التعليم وليس البحث. فلم يعد المقصود هو فك رموز اللسان بل هو تدريسه بعد فك رموزه. هكذا أصبحت الكتابات المستمدة من وثائق استكشافية تتحول الى عينات مدرسية وتراثيات كلاسية للسان.

أما المشكل الرئيسي الثاني في اللسنيات فهو أن خلق مجموعة الأدوات الضرورية لتحصيل اللسان الذي فكت رموزه وأصبح مقروءاً، وتقنين هذا اللسان بهدف تكييفه مع حاجيات التوصيل المدرسي قد أثرا بعمق في الفكر اللسني ــ لقد تكوَّن **علم أصوات اللسان والنحو والمعجم** ــ هذه الأقسام الثلاثة لنظام اللسان، والمراكز الثلاثة المنظمة للمقولات اللسنية، لتأدية المهمتين الملقاتين على عاتق اللسنيات ألا وهما : المهمة **الاستكشافية** والمهمة **التربوية** .

من هو الفيلولوجي ؟ مهما كان عمق الاختلافات ذات الطابع الثقافي والتاريخي التي تفرق بين الكهنة الهنديين والعلماء اللسنيين المعاصرين فإن الفيلولوجي يبقى دائماً، وفي كل مكان، ذلك العَرَّافَ الذي يجهد نفسه من أجل سبر «أسرار» الحروف والكلمات الأجنبية، وذلك المعلم الذي ينقل ويبلغ ما فهم أو ورث من عادات. فالكهنة كانوا دائماً، وفي كل مكان، هم الفيلولوجيون الأوائل واللسنيون الرواد. لا يعرف التاريخ شعبا واحداً لم تُدوَّن كتاباته المقدسة وعاداته وطقوسه بلغة، إلى حد ما، غريبة وغامضة بالنسبة لغير المُطَّلِع أو الأجنبي عنها. وكانت مهمة الكهنة ــ الفيلولوجيين تكمن بالضبط في الغوص وراء أسرار الكتابات المقدسة.

في هذه الأرضية أيضاً نمت وترعرعت فلسفة اللسان منذ الأزمنة السحيقة : التعليم الفيدي[9] للكلمة، وتعليم اللوغوس لدى المفكرين الاغريق الأقدمين، وفلسفة الكلمة في التوراة.

ومن اللائق، لفهم هذه **التعاليم الفلسفية**، الانتباهُ إلى أن الأمر يتعلق ب **التعاليم الفلسفية** لكلمات **أجنبية**. ولنأخذ شعبا لا يمتلك إلا لسانه الأصلي، ولا يمكن للكلمة أن تكون بالنسبة إليه إلا كلمة ذلك اللسان، وهو بالتالي غير **مُعَرَّض للكلمة** الغريبة المطلسمة، سنجد أن شعبا مثل هذا لا يمكنه أبداً إبداع مثل هذه **التعاليم الفلسفية**[10] وهنا تكمن خاصية مدهشة : منذ العصور الأكثر قدماً وحتى أيامنا هذه تتأسس فلسفة الكلمة والتفكير اللسني على إدراك وفهم الكلمة الأجنبيَّة بالأخص، وعلى القضايا التي يطرحها اللسان الأجنبي على الوعي، أي حل الطلاسم وتعليم نتائجها. فالكاهن الفيدي واللسني ــ الفيلولوجي المعاصر مفتونان ومشدوهان، في تفكيرهما وتأملهما في اللغة، بظاهرة واحدة هي ظاهرة الكلمة الأجنبية **المُطَلْسَمَة**.

أما كلمة اللسان **الأصلي** فتُدْرَكُ بشكل مغاير تماماً، وبدقة أكثر ؛ وهي لا تُدْرك عادة كما لو كانت محمَّلة بكل التصنيفات التي أحدثتها في التفكير اللسني، أو تلك التي كانت

تحدثها قديماً في التفكير الفلسفي الديني لدى الأقدمين. إن كلمة اللسان الأصلي تدرك كأخ وكلباس مألوف، وأفضل من ذلك، كمناخ مألوف فيه نحيا وفيه نتنفس، فهي لا تشكل لغزاً أو عجيبة من العجائب. قد تكون تلك حالتها في فم إنسان أجنبي بشكل مزدوج، بسبب مكانته في السلم المجتمعي — إذا تعلق الأمر مثلا برئيس أو كاهن — وفي هذه الحالة تتغير طبيعة الكلمة، فتتحول ظاهريا أو تنفصل عن استعمالها اليومي (فتصير من المحرمات في الحياة العادية أو تتقادم وتهمل) كل ذلك بشرط ألا تكون الكلمة المعنية في أصلها كلمة أجنبية في فم الرئيس — الغازي — ففي هذه الحالات فقط تولد «**الكلمة**» : مستهل الفلسفة ومستهل الفيلولوجيا. Incipit philosophia, incipit philologia.

إن اتجاه اللسنيات والفلسفة نحو الكلمة الأجنبية ليس بناتج عن الصدفة أو الاختيار الحر من طرف هذين العِلْمَيْن. لا، فهذا التوجه يعكس الدور التاريخي الهائل الذي لعبته الكلمة الأجنبية في عملية تشكُّل وتكوُّن كل حضارات التاريخ. ولقد آل هذا الدور إلى الكلمة الأجنبية في كل دوائر ومجالات الابداع الايديولوجي بدون استثناء بدءاً من البنية المجتمعية — السياسية حتى النظام الاشاري للعادات والياقات الحسنة. حقا إن الكلمة الأجنبية كانت حاملة الحضارة والثقافة، والدين، والتنظيم السياسي (السومريون تجاه الساميين — البابليين، واليافثيون إزاء الهيللينيين ؛ روما والمسيحيون حيال الشعوب البربرية ؛ بيزنطة والفاريجيون والقبائل السلافية الجنوبية تجاه السلافيين الشرقيين الخ.) لقد تمخض هذا الدور التنظيمي العظيم الذي لعبته الكلمة الأجنبية — هذه الكلمة التي تجر معها قوى وبنيات أجنبية، هذه الكلمة التي قد يعثر عليها أحيانا شعب فتي غاز في البلد المحتَل من طرفه، ضمن ثقافة عريقة وقوية (إذن فهذه تستبعد من قبرها — تقريباً — الوعيَ الايديلوجيَّ للشعب الغازي) — عن نتيجة تتمثل في كون الكلمة الأجنبية قد ذابت وامتزجت، داخل الوعي التاريخي للشعوب، مع فكرة **السلطة**، وفكرة **القوة**، وفكرة **القداسة**، وفكرة **الحقيقة**، وحتمت على التفكير اللسني أن يتجه إلى دراستها مفضلا إياها.

ورغم كل هذا فان فلسفة اللغة واللسنيات لم تعيا حتى اليوم الدور الايديلوجي الهائل الذي لعبته الكلمة الأجنبية. وما تزال اللسنيات حتى الآن خاضعة له. ولدينا هنا، إذا أمكن القول، آخر موجة حملها مَدُّ الكلام الأجنبي الذي كان مبدعاً وحيا، وآخر مغامرة وحادث كبير في حياته الديكتاتورية والمولدة للثقافة.

لهذا السبب لا تزال اللسنيات، وهي نفسها نتاج الكلمة الأجنبية، أبعد ما تكون عن الفهم الصحيح لما لعبته هذه الأخيرة من دور في تاريخ اللسان والوعي اللسني. وعلى العكس من ذلك فإن الدراسات الهندية — الأوربية قد أدى بها المطاف الى بلورة وإنجاز مقولات لتحليل تاريخ اللسان تلغي تمام الالغاء كلَّ تثمين صائب لدور الكلمة الأجنبية، رغم أن هذا الدور هائل وعظيم كما سبق أن رأينا.

لقد عرض (نيقولاماز) الفكرة التي تدعي أن تهاجن الألسنة (أي التداخل اللسني) عامل جوهري في تطورها — بكل ما تستحقه من وضوح، واعترف أيضاً بأن هذا العامل جوهري وضروري لِحل مشكل أصل اللغة. يقول (مار) :

«إن التداخل، عموماً، كعامل حافز على بزوغ أشكال وأنواع لسنية مختلفة، هو منبع تشكُّل مظاهر جديدة : وهذا أمر يُلاحَظ ويدرس في كل ما حققته اللسنيات اليافثية من نجاحات وفتوحات عظيمة(...) إن عدم وجود لسان أونوماتوبي بدائي مشترك بين كل الشعوب أمر واقعي، وكما سنرى فإنه لسان لم يسبق له أن وُجِدَ ولا يمكن أن يوجد، فاللسان من إبداع المجتمع، تَوَلَّد عن التواصل المتبادل بين الشعوب، وأحدثته الضرورات الاقتصادية ؛ وهو بذلك يكون نتاجا فرعيا للتواصل الاجتماعي، الذي يفترض دائماً وجود شعوب متعددة[11]».

ويقول في مقالته «عن أصل اللغة» :

«... وخلاصة القول إن المفهوم الذي يُكَوِّنه ما يسمى بالثقافة الوطنية، عن هذا اللسان أو ذاك، باعتباره لساناً أصلياً وجماهيريا بالنسبة للشعب كله، إنما هو مفهوم مناقض للعلم، وغير واقعي. ولحد الآن فان فكرة لسان وطني عام ومشترك بين كل الطبقات وجميع الفئات مجرد خرافة. وأفضل من ذلك : مثلما ينشأ تفرع المجتمع إلى طبقات، في المراحل الأولى من نموه، عن القبائل أي عن المفاهيم القبلية (رغم ذلك فإن هذه الأخيرة ليست ببسيطة) بواسطة التهاجن والتزاوج فان الألسنة القبلية الملموسة، **وبالأحرى**، الألسنة الوطنية ــ تُبْدِي أنواعاً من الألسنة المتهاجنة، وتتكون هذه التهاجنات من عناصر بسيطة تتوفر مجتمعة في أساس كل لسان. إن التحليل **الإحائي**[12] للغة الانسانية لا يتوغل إلى أبعدَ من توضيح هذه العناصر المنبثقة عن القبائل، ولكن النظرية اليافثية تؤدي إليها مباشرة وبعزم. بحيث تَؤُول مشكلةُ أصل اللغة إلى مشكلة بروز هذه العناصر التي ليست أكثر من تسميات قَبَلِيَّة[13]».

إن قضايا معنى الكلمة وأصل اللغة لا تدخل في إطار بحثنا. لذلك لن نتفحص هنا نظريةَ الكلمة الأجنبية عند الأقدمين[14] وسنكتفي بوضع خطاطة للمقولات المنبثقة عن دراسة الكلمة الأجنبية، هذه المقولات التي استعملت كقاعدة للموضوعانية المجردة : وسنلخص العرض السابق بالكيفية التالية ونتممه بسلسلة من النقط الجوهرية[15].

1) يتفوق المكون **المعياري والقار**، في الصيغ اللسنية، على الطابع **المتحول**.
2) يتغلب **المجرد** على **المحسوس**.
3) يتغلب **النظامي المنهج المجرَّد** على **الحقيقة التاريخية**.
4) تتغلب أشكال **العناصر** على أشكال **المجموع**.
5) يحل **تجوهر** العنصر اللسني المعزول محل **دينامية** الكلام.
6) **وحدانية** الكلمة بدل **تعدد المعاني وتعدد ــ التشديدات** والنبرات **الحية**.
7) عرض اللغة على أنها **نتاج تام** يتواتر جيلا عن جيل.
8) العجز عن فهم للسان **من الداخل**.

لنتوقف وقفات وجيزة لدى كل خاصية من هذه الخصائص التي يتصف بها التفكير في الكلمة الأجنبية.

ليست **الخاصية الأولى** في حاجة الى أي تفسير. لقد بيَّنَّا آنفا أن فهم الفرد للسان غير موجَّه نحو تعيين هوية عناصر الحديث المقعَّدة، بل يتوجه نحو تثمين ميزتها السياقية الجديدة.

فبناء نظام من الصيغ الخاضعة الى معيارٍ يُشَكِّلُ مرحلةً ضرورية وأساسية في مسار عملية فك رموز لغة أجنبية وقرائتها وتناقلها.

النقطة الثانية بدهية هي الأخرى إذا ما عدنا إلى ما سبق عرضه. إذ يشكل التحدث ــ الحوار ــ الداخلي التام، في الواقع، تجريداً. ولا يمكن للكلمة أن تكون محسوسة إلا إذا ضُمِّنَتْ في السياق التاريخي الواقعي لتحققها الأولي [الأصلي]. فالخيوط التي تربط الكلمة، في التحدث ــ الحوار الداخلي المعزول، بكل تطور تاريخي ملموس قد تقطعت.

النقطة الثالثة : تُكَوِّنُ الشكلانية والنزعة التنظيمية السمات الخصوصية التي يتصف بها كل تفكير ينصب على موضوع جاهز، جامد ومسكوك تقريباً، وتتجلى الخصيصة الأخيرة بطرق شتى ومتباينة. إنه لأمر مميز أن يخضَعَ فِكرُ الآخر عادة ــ ان لم نقل دائما ــ للتنظيم. ولا يحس المبدعون ــ رواد الاتجاهات الأيديولوجية الجديدة ــ أبداً بالحاجة إلى شكلنة تلك الاتجاهات بكيفية مُمَنْهَجَة ومنظَّمة. إذ أن التنظيم يبدأ مباشرة مع إحساسٍ المرء بالخضوع لسيطرة فكر استبدادي يُورَثُ كما هو. يجب أن ينتهي عصر الابداعية، لأنَّ بداية التنظيم ــ الشكلنة رهينة بذلك. وتلك مسألة يقوم بها الورثة والتابعون الخاضعون لسيطرة كلمة الآخر الذي توقف عن التفكير. ولا يمكن أن يكون توجيه التيار السائر في مدارج التطور مُشَكْلِناً ومُنَظِّماً أبداً. لهذا السبب نَمَا التفكيرُ النحوي الشكلانيُّ والمُنَظِّمُ بكل كماله وعنفوانه في حقل الألْسِنَة الميتة، ثم أن ذلك لا يحدث إلا في الحالات التي تفقد فيها هذه الألسنة، إلى حد ما، سلطانها وطابعها الاستبدادي المقدس. لقد كان التفكير النحوي الشكلاني ــ النظامي مجبراً على أن يتبنى، حتميا، موقفاً محافظا وأكاديميا تجاه الألسنة الحية، أي معالجة اللسان الحي كما لو كان ناجزاً وتاماً، ويؤدى ذلك إلى موقفٍ مُعَادٍ لكل التجديدات اللسنية. فالتفكير اللسني ذو الطابع الشكلاني ــ التنظيمي لا يتلاءم مع المقاربة التاريخية والحية للسان. ويبدو التاريخ، من وجهة نظر النظام، دائماً، كسلسلة من التهديمات المعزوة إلى الصدفة.

رابعا. تُوجِّهُ اللسنيات كل آهتماماتها لدراسة التحدث ــ الحوار ــ الداخلي ــ المعزول، كما سبق أن رأينا. فالوثائق التاريخية تخضع للدرس ويتخذ الفيلولوجي إزاءها موقف فهم سلبي وغير فعّال. ويجرى العمل كله، على هذه الشاكلة، من حدود مقال أو تحدُّثٍ معين. بل إن حدود التحدث نفسها ككل لا تُدْرَكُ بتاتاً. وينحصر مجهود البحث في دراسة الروابط المتضمنة في مجال التحدث. وتبقى كل القضايا المتعلقة بما يسمى ب «السياسة الخارجية» للتحدث خارج مجال الملاحظة. وبناء على ذلك، فان كل العلاقات التي لا تدخل ضمن حدود التحدث ــ الحوار ــ الداخلي تشكل كُلّاً. واضح أن هذا الكل نفسه يبقى هو الآخر، وكذلك أشكاله وصيغه، خارج مجال التفكير اللسني. والواقع أن هذا الأخير لا يغامر مطلقاً فيما وراء العناصر المكونة للتحدث ــ الحوار الدخلي. إن أقصى ما يستطيع أن يصل إليه هو الجملة المعقدة (الدورة الجميلة الطويلة المركبة). وتلقى اللسنيات مسؤولية إنشاء الكلام أو التحدث على عاتق علوم أخرى كالبلاغة وفن الشعر. فهي ذاتها عاجزة عن معالجة أشكال تأليف الكل، لهذا السبب لا توجد، عموماً، أي مرحلة انتقالية تدريجية بين صيغ العناصر المكونة للتحدث وبين أشكال وصيغ الكل الذي يندمج فيه هذا الأخير. هناك هوة

بين تركيب الجملة وبين قضايا تأليف الحديث. وهذا أمر مُحَتَّمٌ لأن أشكال التحدث المكونة للكل لا يمكن أن تُدْرَكَ وتُفْهَم إلا في علاقتها بغيرها من التحدثات الكاملة، وفي إطار دائرة إيديلوجية وحيدة. وهكذا فإن أشكال التحدث الفني للعمل الأدبي لا يمكن فهمها إلا ضمن وحدانية الحياة الأدبية وفي علاقة دائمة بالأشكال الأدبية الأخرى. إذا ما حصرنا العمل الأدبي في وحدانية اللسان، كنظام، وإذا ما درسناه كوثيقة لسنية فإننا نخرب مقاربة أشكاله في الاطار الشامل للآداب. هناك هوة بين المقاربتين : تلك التي تحيل العمل الأدبي على النظام اللسني وتلك التي تحيله على الوحدانية الفعلية للحياة الأدبية. ويستحيل أن تتخطى الموضوعانية المجردة هذه الهوة.

خامساً. لا يكون الشكل اللسني سوى عنصر معزول، بطريقة مجردة، عن الكلية الحية للكلام، والتحدث. وبدهي أن هذه الطريقة التجريدية تبدو مشروعة حينما تخدم أهدافاً لسنية محددة. إلا أن الموضوعانية المجردة تضفي على الصيغة اللسنية جوهراً محضاً، وتجعل منها عنصراً معزولاً واقعيا، وقادراً على تحمل وجود تاريخي مفصول، ومستقل. وهذا أمر يفهم فهما تاماً لأنه يُمْنَعُ على النظام، ككل، حقُّ النمو التاريخي. إن التحدث باعتباره كلا، لا وجود له في نظر اللسنيات. والحاصل أنه لا تتبقى سوى عناصر النظام، أي الصيغ اللسنية المعزولة. فهي وحدها تستطيع تدعيم صدمة التاريخ.

بهذه الكيفية يصير تاريخ اللسان تاريخاً للصيغ اللسنية المنفصلة (صوتية، صرفية الخ....) التي تنمو بالرغم عن النظام في مجموعه، وخارج كل إحالة على التحدث الفعلي[16]. ويصيب (فوسلر) كل الصواب حين يقول في معرض حديثه عن تاريخ اللسان كما تتصوره الموضوعانية المجردة :

«يمكن أن نقارن، بشكل تقريبي وعام، تاريخ اللسان، كما يبينه لنا النَّحْوُ التاريخي، بتاريخ اللباس. ويمدنا هذا الأخير ــ لأنه ليس آنعكاساً لمفهوم تقليعة أو ذوق عصر ــ بقوائم مُرَتَّبَة زمنيا وجغرافيا من الأزرار والدبابيس، والقبعات، والشرائط. وتسمى هذه الأزرار والشرائط ــ في النحو التاريخي مثلا بالضمة /ـُـ/ المفتوحة أو المغلقة، أو / ت / المهموسة، أو /د/ المجهورة الخ....[17].

النقطة السادسة. يُحَدَّدُ معنى الكلمة، كليا، من طرف السياق. والواقع أنه كلما تعددت السياقات تعددت المعاني[18]. ورغم ذلك تبقى الكلمة واحدة ــ فهي لا تتحلل إلى كلمات تتعدد بقدر تعدد السياقات التي يمكن أن تُدْمجَ فيها. طبعاً، ليست هذه الوحدانية التي تتصف بها الكلمة مضْمونة فقط من طرف وحدانية تركيبها الصوتي، فهناك وحدانية أخرى متضمَّنة أيضاً في كل معانيها ــ كيف يمكن التوفيق بين تعدد معاني الكلمة، المشيَّد مبدئيا، وبين وحدانيتها ؟ بهذه الكيفية يمكننا صياغة المشكل الأساسي لعلم الدلالة، ولو بشكل مبسط، تقريبي وأوَّلي. يستحيل حل هذا المشكل إلا عن طريق الجدل. فما هي الوسائل التي تستخدمها الموضوعانية المجردة ؟ إنها تؤكد على مكوِّن وحدانية الكلمة على حساب تعدد معانيها. ويُدْرَكُ هذا التعدد على أنه شبيه بالتناسقات العرضية لمدلول واحد قار

وراسخ. ويتعارض موقف اللسني كليا مع موقف الفهم الحي الذي يميز الذوات المتكلمات الداخلات في عملية التواصل اللفظي. فعند ما يصنف الفيلولوجي ــ اللسني السياقات الممكنة لكلمة معينة يركز أساسا على عامل التطابق مع القاعدة ؛ إذ أن هدفه هو أن يستخلص، من هذه السياقات الموضوعة جنباً إلى جنب، تحديداً خارجاً عن السياق يمكنه من حَصْرِ الكلمة في قاموس. وتتقوى هذه العملية، عملية عزل الكلمة، واستقرار مدلولها خارج السياق، أيضاً بوضع الألسنة جنبا إلى جنب أي بالبحث عن الكلمة الموازية في لسان آخر. إن البحث اللسني ينشيء المعنى انطلاقاً من نقطة الالتقاء بين لسانين على الأقل. ويتعقد العمل الذي يقوم به اللسني أكثر بسبب خلقه لخرافة التقطيع الوحيد للواقع، الذي يعكسه اللسان. إن الشيء الوحيد، المماثل لذاته على الدوام، هو الذي يَضْمَنُ وحدانية المعنى. أما خرافة الكلمة التي تنسخ الواقع فتُساهم مساهمة كبرى في تجميد دلالتها. وهكذا يصير الجمع الجدلي بين الوحدانيّة والتعدد مستحيلا.

نضيف إلى ذلك خطأً آخر فاحشاً ارتكبته النزعة الموضوعانية المجردة : يعتقد ممثلوها بأن السياقات المختلفة التي ترد فيها كلمة ما، مرتبة وموضوعة على مستوى واحد هو نفسه لا يصيبه تغيير. وتتولد عن هذه السياقات سلسلة من التحدثات والأقوال المغلقة التي تفرض رقابة ذاتية على بعضها البعض، وتسير جميعها في الاتجاه نفسه. والواقع أن المسألة على النقيض من ذلك : فالسياقات الممكنة للكلمة الواحدة غالبا ما تكون متعارضة وتشكل ردود وأجوبة الحوار حالة كلاسية في هذا المضمار. إذ أن الكلمة الواحدة ترد في سياقين متصارعين فيما بينهما. والحقيقة أن الحوار يشكل حالة بارزة تتصف بجلاء خاص من السياقات المختلفة والمتنوعة في اتجاهاتها. ويمكن القول، رغم ذلك، بأن كل تحدث واقعي، مهما يكن شكله يحتوي دائما، وبكيفية واضحة تقريباً، على إشارة الاتفاق مع شيء ما أو رفضه ــ فالسياقات ليست موضوعة جنبا إلى جنب فقط، كما لو كانت لا تبالي ببعضها البعض، ولكنها توجد في وضع تفاعل داخلي وتأثير متبادل وصراع حاد ومتواصل. إن انتقال التأكيد على قيمة الكلمة من سياق إلى آخر مجهول من طرف اللسنيات، ولا يجد أي صدى في تعليم وحدانية الدلالة. ورغم آنعدام الجوهر من تأكيدات القيمة فإن تعدد التأكيد يبعث الحياة في الكلمة. ويجب أن يحكم ربط مشكل التعدد هذا بقضية تعدد المعاني. فبهذه الكيفية فقط يمكن حل المشكلين. غير أنه يستحيل مطلقا إقامة هذا الرابط على أساس من الموضوعانية المجردة، وذلك نظراً لمبادئها. وتتخلص اللسنيات من تأكيدات القيمة في الوقت نفسه الذي يتخلص فيه التحدث (الكلام) منها[19].

سابعـاً، إن اللسان، حسب دروس النزعة الموضوعانية المجردة، يتواتر بوصفة إنتاجا تاما ناجزاً، جيلًا عن جيل. بطبيعة الحال يعتبر ممثلو الاتجاه الثاني ــ من زاوية نظر ميتافيزيقية ــ تواتر اللسان، وكأنه شيء، عن طريق الوراثة. إلا أن هذا الاستيعاب لا يشكل لديهم مجرد استعارة أو مجاز. ان الموضوعانية المجردة، بتجسيدها لنظام اللسان ومعالجتها للألسنة الحية كما لو كانت ميتة وأجنبية، تفصل اللسان عن تيار التواصل اللفظي. يسير هذا التيار قُدُماً دون توقف في حين أن اللسان يقفز ويعيد القفز ككرة من جيل إلى آخر. ولكن اللسان، رغم ذلك، يتقدم مع تقدم هذا التيار ودون أن ينفصل عنه. والواقع أن اللسان لا ينتقل من جيل

الى جيل بل يدوم ويستمر خلال ذلك في شكل عملية تطور لا يتوقف. فالأشخاص لا يتلقون ويتقاسمون لسانا جاهزا للاستعمال بل إنهم يحتلون مكاناً في تيار التواصل اللفظي، أو بتعبير أدق لا يخرج وعيهم من مجال الغموض ولا يستيقظ إلا بفضل انغماسه في هذا التيار. ولا يجد الوعيُ المكوَّن ــ بفضل اللسان الأصلي ــ نفسَه أمام لسان تام جاهز ليس عليه سوى استيعابه، إلا خلال عملية تحصيل لسان أجنبي فقط. إن اللسان الأصلي لا يُكتَسَبُ من طرف الأفراد، إذ فيه وبه كانت يقظتهم الأولى[20].

النقطة الثامنة : لا تعرف الموضوعانية المجردة ــ وقَدْ سبق أن رأينا ذلك ــ كيف تربط وجود اللسان في الاطار التزامني المجرد بتطوره. إن اللسان باعتباره نظاماً للصيغ الخاضعة للقواعد والمعايير موجود في نظر وعي المتكلم ؛ أما باعتباره عملية تطور فليس له وجود إلا بالنسبة للمؤرخ. الشيء الذي يُلغي إمكانية ضم وعي المتكلم ضمنا حيويا إلى عملية التطور التاريخي. إن الاقتران الجدلي بين الضرورة والحرية، وبالاضافة الى (إذا أمكنني القول) المسؤولية في مسألة اللسان، يصير آنئذ مستحيلا. إنها سيادة مفهوم للضرورة آلي ومحض في ميدان اللسان. وليس هناك من شك في أن هذه السمة التي تتصف بها الموضوعانية المجردة مرتبطة بتوجه هذه المدرسة توجها غير مسؤول نحو اللغات الميتة.

بقي أن نستخلص نتائج تحليلنا النقدي للموضوعانية المجردة. إن المشكل الذي كنا قد طرحناه في مستهل الفصل الرابع وهو مشكل واقع الظواهر اللسنية باعتبارها موضوع دراسة فريدة ومن نوع خاص، قد حُل بكيفية غير صائبة. فاللسان، كنظام من الصيغ التي تحيل على معيار، ليس سوى تجريد لا يمكن توضيحه والتدليل عليه سواءٌ على الصعيد النظري أو التطبيقي إلا من زاوية فك رموز لسان ميت وتدريسه. ولا يصلح هذا النظام كقاعدة لفهم وتفسير وقائع اللسان في حيانها وفي تطورها. إنه على العكس من ذلك يبعدنا عن الواقع التطوري والحي للسان وعن وظائفه المجتمعية، رغم ما لأنصار الموضوعانية المجردة من طموحات الى الدلالة الاجتماعية لوجهة نظرهم. مرة أخرى نجد في قاعدة الأسس النظرية التي ترتكز عليها الموضوعانية المجردة مقدمات رؤية عقلانية وآلية للعالم أقلّ استعداداً من أي مقدمات أخرى لتقبل المفهوم الصائب للتاريخ ؛ في حين يشكل اللسان ظاهرة تاريخية صرفة.

فهل يمكن أن تكون المبادىء الأساسية للاتجاه الأول ــ أي النزعة الذاتية الفردانية ــ هي الأفضل ؟ هل يمكن أن تكون هي التي نجحت حقاً في تلمس واستكشاف الطبيعة الحقيقية للغة ؟ أم أن الحقيقة توجد في منتصف الطريق مُكَوَّنة بذلك تواطوءاً بين الاتجاهين الأول والثاني أي بين النزعة الذاتية الفردانية ونقائضها لدى الموضوعانية المجردة ؟

هنا، كما في أي مكان آخر، نفترض أن الحقيقة لا توجد فيما بين بين، في تواطوء بين الأطروحة ونقيضتها ؛ إن الحقيقة توجد فيما وراء ذلك، بعيداً جداً، فهيَ تفصح عن رفض مماثل للأطروحة ولنقيضتها، وتكوّن تركيبة جدلية. إن أطروحات الاتجاه الأول لا تصمد ــ كما سنرى في الفصل التالي ــ للنقد أكثر من أطروحات الاتجاه الثاني.

نرغب الآن في تركيز الانتباه على ما يلي : قامت الموضوعانية المجردة باستبعاد التحدث أي فعل الكلام بإعتباره فرديا، لأنها ترى أن النظام اللسني هو الوحيد الذي يستطيع تحليل

وعرض وقائع اللسان. هنا يكمن ــ وقد سبق أن بينا ذلك ــ «المركز الوهمي» proton pseudos، و«الكذبة الأولى» التي افترتها الموضوعانية المجردة. أما النزعة الذاتية الفردانية، فهي على العكس من ذلك، لا تهتم إلا بالكلام. ولكن هي أيضاً تعتبر فعل إنجاز الكلام فرديا، ولهذا السبب تحاول جاهدةً تفسيرهُ بشروط الحياة النفسية الفردية للذات المتكلمة. وهنا يكمن «المركز الوهمي» proton pseudos الخاص بها.

والواقع أن فعل الكلام، أو بدقة أكثر إنتاجه، أي التحدث، لا يمكن مطلقاً أن يعتبر فرديا بالمعنى الضيق للكلمة ؛ كما لا يمكن تفسيره بالرجوع الى الشروط النفسية ــ الفيزيولوجية للذات المتكلمة. **إن التحدث ذو طبيعة اجتماعية**. وهذه الأطروحة هي التي يحق لنا دعمها وتعضيدها في الفصل التالي.

نقله إلى العربية : **محمد البكري**

هوامـــش :

1) هذا الفصل هو المنشور في العدد السابق من «الثقافة الجديدة» (م).

2) يضع (كارل بوهلر ــ K. Buhler) في مقاله «Vom wesen der syntax»، الوارد في «**Festschrift fur Karl Vossler**» ص 61 ــ 69 فروقاً مهمة وذكية بين الاشارة وما ينتظم معها (في المجال البَحْري مثلاً) من جهة وبين الصيغة اللسنية ومؤتلفاتها من جهة أخرى معالجاً ذلك في ارتباط مع علم تركيب الجمل.

3) سنرى فيما بعد بأن الفهم ــ بالمعنى الحقيقي للكلمة، أي فهم التطور هو الذي يوجد في أساس الجواب بمعنى أساس التبادُل اللفظي. ويستحيل تحديد فعل الفهم والجواب بدقة. فكل فعل فَهْمٍ جوابٌ في النطاق الذي يُدْخِلُ فيه موضوعَ الفهم ضمن سياق جديد، هو السياقُ الكامن للجواب.

4) توجد وجهة النظر التي نطرح هنا، عمليا ــ رغم أنها غير مدعَّمة من الناحية النظرية ــ في أساس كل المناهج الصحيحة لتدريس الألسنة الأجنبية الحية. وتقوم هذه المناهج على تعويد المتعلم على كل صيغة لسنية من خلال ورودها في سياق ومقام فعلين. وهكذا لا يُؤْتى بكلمة جديدة إلا بواسطة سلسلة من السياقات التي تتضمنها. وبفضل ذلك يندمج مكون التعرف على الكلمة المقعدة دفعة واحدة ويتداخل جدليا مع المكونات الأخرى : مكون الحركية السياقية، ومكون الاختلاف والجدة. في حين أن الكلمة المعزولة عن سياقها والمكتوبة في دفتر ثم المحفوظة عن ظهر قلب مع معناها بالروسية تصير إشارة تقريباً. تُصبح شيئاً منفرداً، فيكتسي مكون التعرف، خلال عملية الفهم، أهمية قصوى. الخلاصة : أن منهجية صحية وصائبة من أجل تعليم عملي تقتضي ألا تُستَوْعَبَ الصيغةُ ضمن أنظومة لسنية مجردة، وكأنها صيغة مساوية لذاتها دائماً، بل يجب أن توضع في بنية القول المادية، كدليل مَرِن، ومتغير.

5) لهذا السبب يستحيل ــ كما سنرى ــ أن نتفق مع (فوسلر) حول وجود «ذوق لسني» من نوع خاص ومحدَّد لا يمكن أن يتميز في كل حين عن «الذوق» الأيديولوجي الخاص (فني، معرفي، أخلاقي إلخ....)

6) نيقولاماژ «**مراحلُ النظرية اليافثية**» **1926** ــ ص، **269** (الطبعة الروسية).

7) نفس المصدر. ص : **94** . **95**. (الطبعة الروسية).

8) Sémasiologie. علم ساد حتى ظهور (بريال) رائد علم الدلالة الحديث، وكان يبحث في دلالة الكلمات والمفاهيم انطلاقاً من الألفاظ.

9) الفيدا من أهم الكتب الأساسية للديانة الهندوسية.
10) تصير الكلمة المقدسة في الديانة الفيدية، أثناء استعمال العارف، الخادم المنقطع والمختص بها، والكاهن، سيدة للكائن للآلهة والبشر. ويُعرَّف الكاهن العالِمُ بكل شيء، هنا بأنه ذلك الذي يتوفر على الكلمة، وهنا تكمن سلطته. وتوجد هذه التعاليم في الفيدا. أما فيما يخص التعليم الفلسفي **للوغوس** في اليونان القديمة، وفي تعليم **اللوغوس** في الاسكندرية فهي معروفة عند الجميع.
11) ن. مار (مراحل النظرية اليافثية) ص. 268.
12) paléontologie = علم دراسة المستحاثات الحيوانية والنباتية المتبقية من العصور الجيولوجية القديمة ويعنى هنا دراسة الأشكال اللسنية القديمة.
13) نفس المرجع ص 315 ــ 316.
14) وهكذا فإن إدراك الطابع السحري للكلمة عند أوائل البشر تطبعه الكلمة الأجنبية بحدة. ونضع بين أعيننا هنا جميع الظواهر المتلازمة.
15) يجب ألا ننسى بأن الموضوعانية المجردة في شكلها المُجَدّد تعكس موقع الكلمة الأجنبية في المرحلة التي أضاعت فيها، الى حد كبير، طابعها السلطوي وقواها المبدعة. زد على ذلك أن النوعية الخاصة لفهم الكلمة الأجنبية قد تضاءلت في الموضوعانية المجردة بسبب توسع كل المقولات الأساسية المنبثقة عن تفكير هذه المدرسة لتشمل الألسنة الحية والأصلية، والواقع أن اللسنيات تدرس الألسنة الحية كما لو كانت قد بادت، واللسان الأصلي كما لو كان أجنبيا. لذلك يختلف النظام الذي شيدته الموضوعانية المجردة عن التعليم الفلسفي للكلمة الأجنبية كما بلوره الأقدمون.
16) لا يشكل التحدث سوى الوسط اللامبالي الذي تجري فيه تحولات صيغ اللسان.
17) راجع مقال (فوسلر) المشار إليه سابقاً «نحو وتاريخ اللسان» ص. 170.
18) وسوف لن نهتم حاليا بالتفريق بين مدلول الكلمة وموضوعها. سنبحث ذلك في الفصل السابع.
19) سندعم المواقف التي عَبَّرنا عنها هنا، في الفصل 7.
20) ان عملية استيعاب الطفل للسان الأصلي عملية اندماج تدريجي للطفل في التواصل اللفظي. إن وعي الطفل يتكون ويتخذ محتواه حسب تدرج هذا الاندماج.